E/ECA/COE/42/17
Distr.: General
29 January 2024

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثاني والأربعون

شلالات فيكتوريا، زمبابوي (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٨ شباط/فبراير–١ آذار/مارس ٢٠٢٤

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا نظامية

التقرير المتعلق بالدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التابع له

أولا– مقدمة

١– يقدِّم هذا التقرير موجزًا عن الدعم الذي قدمته كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا إلى الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠٢٣ إلى آذار/مارس ٢٠٢٤. ويغطي التقرير دعم تنفيذ أولويات الاتحاد الأفريقي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما فيها تلك الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ”أفريقيا التي نصبو إليها“. ويتألف التقرير من ستة فروع. فبعد المقدمة التي ترد في الفرع الأول، يركز الفرع الثاني على التعاون الاستراتيجي الرفيع المستوى بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والإنجازات الرئيسية فيما يخص تعزيز الشراكة بين المنظمتين. ويتضمن الفرع الثالث لمحة عامة عن الدعم المقدم لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، في سياق نهج ”خطتان وإطار واحد“، بما في ذلك الدعم المقدم لوكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي. ويتضمن الفرع الرابع لمحة عامة عن المساعدة المقدمة من خلال منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا، في سياق إطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. ويتضمن الفرع الخامس الأنشطة الرئيسية التي تمت في إطار البرنامج ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠٢٣ (A/77/6 (Sect. 11))، إلى جانب أنشطة مكتب المستشار الخاص لشؤون

* E/ECA/COE/42/1

A.24-00132

أفريقيا، وإدارة التواصل العالمي، في إطار تعاون كل هذه الجهات لخدمة أفريقيا. أما الفرع السادس فيحتوي على الخاتمة.

ثانيا- التعاون الاستراتيجي الرفيع المستوى بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والنتائج الرئيسية

٢- في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، اعتمد مؤتمرُ رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي خطة عام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''، بوصفها إطارا استراتيجيا للنمو الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا يتضمن أهدافا يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠٦٣. وبعد تسعة أشهر، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي إطار عالمي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال القضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام ٢٠٣٠. واستندت صياغة كلتا الخطتين إلى مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة ساعدت على تحديد أولويات تحقيق التحول الهيكلي في أفريقيا. ونتيجة لذلك، فإن الإطارين يتواءمان بطبيعة الحال مع بعضهما البعض، وقد حرص كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على العمل معا لتنفيذهما بطريقة متناسقة ومتكاملة.

٣- وتنفيذا لهذا النهج، وقَّع رئيس الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة على ثلاثة أطر رئيسية للتعاون: الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، الموقع في عام ٢٠١٧؛ وإطار العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الموقع في عام ٢٠١٨؛ وإطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان، الموقع في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣. وقد تم تصميم هذه الأطر للمساعدة في إيجاد نهج منسق وجماعي لتعزيز السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا، يستهدف تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

٤- وفي عام ٢٠٢٣، التقت نائبة رئيس الاتحاد الأفريقي ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة وجها لوجه يومي ١ و٢ أيار/مايو وعبر الإنترنت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر للمشاركة في حوار استراتيجي رفيع المستوى بشأن تعزيز الشراكة التي يكرسها مبدأ ''خطتان وإطار واحد''. وخلال الاجتماعات، تناول المشاركون سبل إعادة تقويم هيكل الشراكة، بحيث تصبح أكثر توجها نحو تحقيق النتائج وأعمق تأثيرا، وأكدوا من جديد الالتزام القوي لرؤساء كيانات الأمم المتحدة ومفوضي الاتحاد الأفريقي بالتعاون، وحددوا الأولويات ومجالات الدعم، ووضعوا تقسيما واضحا للعمل بين المنظمتين، وناقشوا إمكانية التمويل المشترك للمشاريع والأنشطة.

٥- وتشمل النتائج الرئيسية لتلك الاجتماعات استحداث هيكل جديد، يعرف باسم ''تجمع مقابل تجمع''، يلتئم فيه رؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومفوضو الاتحاد الأفريقي لمناقشة مسائل السياسة العامة والمسائل الاستراتيجية المتصلة بالشراكة؛ ومصفوفة لمجالات التعاون الرئيسية؛ وتحديد التزام المنظمتين بضمان توسيع نطاق تنفيذ الأولويات المتفق عليها. وتتمثل قمة الهيكل الجديد للشراكة في المؤتمر السنوي المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي (اجتماع للأمين العام ورئيس المنظمتين)، الذي يستند فيما يتعلق بالمستوى الاستراتيجي ومستوى السياسات إلى اجتماع نائبة الأمين العام ونائب الرئيس والهيكل المتمثل في ''تجمع مقابل تجمع''، ويستند، على المستوى الفني، إلى منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا ومحركاتها الرئيسية المتمثلة في التحالفات القائمة على الفرص والقضايا.

٦- وفي عام ٢٠٢٣، عُقد المؤتمر السنوي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر في نيويورك بقيادة رئيس الاتحاد الأفريقي والأمين العام وبحضور مفوضي الاتحاد الأفريقي وكبار المسؤولين في الأمم المتحدة. وخلال الاجتماع، شدد المشاركون على أن تكون الأولوية لقدرة أفريقيا على التصرف بقيادة الاتحاد الأفريقي؛ وجددوا التعهد بأن يتواصل دعم الأمم المتحدة لجهود حفظ السلام في أفريقيا التي يقودها الاتحاد الأفريقي؛ وأدانوا الاتجاه المتنامي لتغيير الحكومات عبر وسائل غير دستورية في القارة، مشددين على الحاجة إلى تحسين الحوكمة لمكافحة هذه الظاهرة؛ وشددوا على دعم الأمم المتحدة لانضمام الاتحاد الأفريقي إلى مجموعة العشرين؛ ودعوا إلى اتخاذ إجراءات مشتركة لإصلاح الهيكل المالي العالمي، الذي لم يعد يفي بالغرض من إنشائه.

ثالثا- دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، بما في ذلك دعم وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

٧- في عام ٢٠٢٣، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم لتقييم خطة السنوات العشر الأولى (٢٠١٤-٢٠٢٣) لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وصياغة خطة السنوات العشر الثانية (٢٠٢٤-٢٠٣٣). وتعد اللجنة عضوا أساسيا في فريق عامل فني معني بخطة عام ٢٠٦٣، والأعضاء الآخرون فيه هم الاتحاد الأفريقي، ووكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وبصفتها شريكا استراتيجيا للاتحاد الأفريقي، شاركت اللجنة في جميع جوانب خطة عام ٢٠٦٣، منذ مرحلة إطلاقها ووضع تصورها، وحتى مرحلة صياغة خطة السنوات العشر الثانية. وعلى وجه التحديد، وفيما يتعلق بتقييم خطة السنوات العشر الأولى، أجرت اللجنة استعراضات مكتبية تتألف من ٤٠ تقريرا من تقارير المشاورات الوطنية، وكانت جزءا من مختلف أفرقة كتابة التقارير وإعداد الوثائق، وساعدت في البحوث، وقدمت مساهمات تقنية وتكفلت بالرقابة،

كما صاغت الدروس المستفادة في المجالات المواضيعية، وشاركت في إعداد التقييم ووضعه في صيغته النهائية.

٨- وفيما يتعلق بصياغة خطة السنوات العشر الثانية، التي بدأت في عام ٢٠٢٣، قدمت اللجنة دعما كبيرا في تحديد المؤشرات، وذلك بالنظر في الدروس المستفادة من خطة السنوات العشر الأولى وتقديم توصيات لتحسين تنفيذ الخطة الثانية. وساعدت اللجنة في استحداث منهجيات لجمع البيانات وتحديد مصادر البيانات المتصلة بالمؤشرات؛ والمساهمة في مناقشة نظرية التغيير وتقدير تكاليف الخطة ووضع دليل المؤشرات؛ واستعرض التقارير المرحلية الوطنية. وتم عرض المشاريع الأولية للتقرير المتعلق بتقييم خطة السنوات العشر سنوات والتقرير المتعلق بخطة السنوات العشر الثانية في المعتكف السنوي للمجلس التنفيذي لمفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن خطة ٢٠٦٣، الذي عقد في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ في كيغالي. ووافق المجلس التنفيذي على التقريرين بصورة مؤقتة وطلب إجراء بعض التغييرات والتحديثات الطفيفة. ودعمت اللجنة الاقتصادية الفريق العامل التقني في وضع الصيغة النهائية للتقريرين وإعادة تقديمهما، ومن المتوقع إقرارهما خلال الدورة العادية السابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، في شباط/فبراير ٢٠٢٤.

٩- وكجزء من نهج ''خطتان وإطار واحد''، تُواصل اللجنة تقديم الدعم لأعضاء الاتحاد الأفريقي في دمج خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في خططهم الإنمائية الوطنية باستخدام مجموعة أدوات التخطيط والإبلاغ المتكاملة. وفي عام ٢٠٢٣، تلقت ستة بلدان هذا الدعم.[١]

١٠- واحتفالا بالذكرى السنوية الستين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية (سلف الاتحاد الأفريقي)، وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، نظمت اللجنة الاقتصادية ندوة بعنوان ''نحو 'أفريقيا متكاملة': تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ للقارة التي نصبو إليها''، عقدت في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣. وفي الاجتماع، تم عرض خمسة عشر ''مقالا تحليليا'' شكلت أساسا لحوارٍ ونقاشٍ عميقين بهدف التوصل إلى سبل عمل وتوصيات لدعم تنمية أفريقيا وتحولها. وشملت مواضيع ''المقالات التحليلية'' منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وآفاق العملة الأفريقية المشتركة، واستخدام موارد الاقتصاد الأزرق من أجل التحول الاقتصادي، وتمكين المرأة، ودور الشباب في الاستجابة لحالات الطوارئ وإصلاح السياسات، وتحسين الحكم في أفريقيا. وخلال الندوة، اتفق المشاركون على إنشاء منصة لتبادل المعرفة التقنية من أجل تسريع التنفيذ المشترك لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام٢٠٦٣.

[١] أوغندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغانا والكونغو، وليسوتو.

١١- ووقعت اللجنة ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية مذكرة تفاهم في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، هي الثالثة في سلسلة هذا النوع من المذكرات. وكان من المقرر أن يمتد أجل المذكرة ثلاث سنوات. ولكن رغم إحراز بعض التقدم خلال المرحلة الأولية من تنفيذ المذكرة، فإن تغيير القيادة في كلتا المؤسستين أثر على تنفيذها. وقد اجتمع القادة الجدد للجنة الاقتصادية ووكالة التنمية في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤ في أديس أبابا جددا التزام منظمتيهما بالتعاون الوثيق لدعم خطة التنمية الأفريقية. وشملت مجالات التعاون التي تم تحديدها في الاجتماع البيانات والإحصاءات، والتصنيع، والتنويع الاقتصادي. ومن المتوقع عقد اجتماع على المستوى الفني عقب اجتماع القيادة، بغية التوسع في مجالات التعاون هذه.

١٢- ورغم بطء وتيرة تنفيذ المذكرة، تُواصل اللجنة التعاون مع وكالة التنمية في عدة مجالات. واللجنة جزء من هيكل تنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، وإطار تطوير الهياكل الأساسية العابرة للحدود في القارة الذي تقوده وكالة التنمية. والشركاء المنفذون الرئيسيون الآخرون هم مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي. ويتمثل دور اللجنة في توفير القدرات التقنية وإسداء المشورة في تنفيذ مشاريع خطة العمل ذات الأولوية الثانية للبرنامج، للفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠. واضطلعت اللجنة بدور الأمانة لفرقة العمل التي اختارت المشاريع وتواصل رصد التقدم المحرز في تنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، قادت اللجنة عملية وضع استراتيجية شراكة للبرنامج، وهو ما يوفر التوجيه للبلدان الأفريقية بشأن التعامل مع شراكات المشاريع.

١٣- وقد قامت اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالنقل والهياكل الأساسية عبر القارات والأقاليمية المشتركة والطاقة والسياحة التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي بتكليف اللجنة الاقتصادية ومفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التنمية بوضع إطار لسياسة أمن الطاقة القارية لتزويد أعضاء الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الإقليمية بالتوجيه في مجال السياسة العامة في سعيهم إلى وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية لأمن الطاقة، وذلك بهدف التخفيف من انعدام أمن الطاقة وبناء القدرة على الصمود في القارة.

١٤- وتواصل اللجنة الاقتصادية دعم الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في وضع نظام أفريقي لتقدير الجدارة الائتمانية. وتقوم المنظمتان، بصفة مشتركة، بنشر ''التصنيف الائتماني السيادي الأفريقي'' الذي يتضمن توصيات للنهوض بالتصنيفات الائتمانية السيادية طويلة الأجل للعملات الأجنبية للبلدان الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت اللجنة الاقتصادية وأمانة الآلية شبكة للجهات التنظيمية الوطنية المعنية بتقدير الجدارة الائتمانية، يمكن للخبراء التقنيين من خلالها تبادل المعلومات والتعلم من بعضهم البعض لتفادي منح بلدانهم تقديرات ائتمانية سلبية.

رابعا- منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا والإطار المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠

١٥- ظلت منصة التعاوني الإقليمي لأفريقيا وتحالفاتها القائمة على الفرص والقضايا تمثل الذراع التقني، على الصعيد الإقليمي، فيما يخص التنفيذ المشترك لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وتعمل التحالفات بشكل وثيق مع الاتحاد الأفريقي ووكالاته في عدة مجالات كما تقدم الدعم وتنفذ تدخلات على الصعيد القطري من خلال المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القُطرية. وتتمثل القوة الدافعة للمنصة في الأمانة المشتركة التي تضم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب التنسيق الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، تتولى اللجنة الاقتصادية، بصفة مشتركة، وظيفة نائب رئيس المنصة وهي مسؤولة، بصفة مشتركة أيضا، عن تنظيم اجتماعات تحالفين وفرقتي عمل تابعتين للمنصة. فاللجنة تضطلع إذن بدور رئيسي في أنشطة المنصة.

١٦- ونظمت المنصة ثلاثة اجتماعات رئيسية في الفترة قيد الاستعراض لدعم التعجيل بتنفيذ الخطتين: الاجتماع السنوي للمنصة، واجتماع المديرين الإقليميين والمنسقين المقيمين، والمعتكف السنوي للمنصة. وقد عُقد الاجتماع السنوي على هامش الدورة التاسعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، الذي عقد في نيامي في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٢٣، وأتاح فرصة للمشاركين لتقييم التقدم الذي ساعدت المنصة على تحقيقه، بما في ذلك في سياق الشراكة والجهود المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، تم في الاجتماع تحديد المجالات ذات الأولوية لعام ٢٠٢٣ التي تشمل: تقديم الدعم إلى ١٥ فريقا قُطريا تابعا للأمم المتحدة في تصميم أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة من خلال التحالفات القائمة على الفرص والقضايا وأفرقة دعم الأقران؛ والبيانات والإحصاءات؛ ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي كانت موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٣؛ ومتابعة اجتماعات الأمم المتحدة الرئيسية؛ والصلة بين السلم والأمن والتنمية؛[٢] والانتعاش الاقتصادي في أفريقيا. وفي أثناء الاجتماع تم التشديد على ضرورة الانتقال من العمليات إلى النتائج من أجل التعجيل بتنفيذ الخطتين. وتم إحراز تقدم كبير في تلك المجالات ذات الأولوية في عام ٢٠٢٣ من خلال ما قامت به التحالفات القائمة على الفرص والقضايا من عمل بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي.

١٧- وفي اجتماع المديرين الإقليميين والمنسقين المقيمين، الذي عُقد أيضا على هامش الدورة التاسعة للمنتدى الإقليمي، أعرب المشاركون عن الحاجة إلى استمرار العمل طوال

[٢] بما في ذلك الدورتان السابعة والعشرون والثامنة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والقمة العالمية للعمل المناخي، وقمة التحول المنشود في التعليم، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية.

العام. ويساعد هذا الاجتماع السنوي على ضمان تبادل المعلومات المتعلقة بالأولويات الإقليمية ودون الإقليمية على الصعيد القطري، وتعزيز التعاون والدعم على الصعيدين الإقليمي والوطني.

١٨- وعُقد المعتكف السنوي للمنصة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣ في نيروبي تحت شعار ''تحفيز الأصول الإقليمية لمنصة التعاون الإقليمي في أفريقيا في إنقاذ أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣''. وأتاح الاجتماع فرصة للمشاركين: للتفاكر بشأن سبل تحسين عمل المنصة وتعميق التعاون مع الاتحاد الأفريقي؛ ومناقشة القرارات المتخذة في اجتماع الحوار الاستراتيجي بين نائبة الأمين العام للأمم المتحدة ونائبة رئيس الاتحاد الأفريقي، لا سيما فيما يتعلق بصيغة ''تجمع مقابل تجمع''؛ والشروع في النظر في أولويات المنصة لعام ٢٠٢٤. وتقرر في الاجتماع أنه: يجب تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي؛ ويجب عقد حوارات أو حلقات عمل سياساتية بشأن أسواق الكربون والتماس مشاركة أعضاء الاتحاد الأفريقي والمنسقين المقيمين (من أجل تحسين معرفتهم وفهمهم لطريقة عمل الأسواق حتى تتمكن البلدان الأفريقية من جني أقصى فائدة منها)؛ ويجب الحث على إجراء حوار سياساتي بشأن قضايا الحوكمة، بغية تحديد التحديات التي تواجهها الدول والتي تؤدي إلى تغييرات غير دستورية في الحكومات.

١٩- وتسلط الفقرات التالية الضوء على الأنشطة المختارة خلال الفترة قيد الاستعراض لكل تحالف من التحالفات القائمة على الفرص والقضايا.

ألف- تحالف الفرص والقضايا '١': تعزيز نظم البيانات والنظم الإحصائية المتكاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة

٢٠- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استهدفت جهود التحالف بناء القدرات، وتطوير الأدوات الرقمية وأدوات التخطيط والإبلاغ، وتحديد أفضل الممارسات التي يمكن أن تزيد من توافر البيانات في أفريقيا. واستجابة للطلب الكبير على الإحصاءات من الدول والكيانات الإقليمية، وكجزء من مبادرة تُعنى بتقديم نظم بيانات عالية الجودة من خلال بوابة بيانات منسقة لأهداف التنمية المستدامة، قام التحالف بترقية منصة الأمم المتحدة المعنية بالبيانات من أجل التنمية في أفريقيا من خلال تحديث النتائج لمعظم مؤشرات الأهداف.[٣] وبالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز المنصة لكي تشمل إحصاءات إجمالية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وأضيفت لوحة متابعة خاصة بخطة عام ٢٠٦٣ لتحسين الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بجهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في إطار نهج ''خطتان، وإطار واحد'' لتنفيذ الخطتين. وأُبلغت أفرقة الأمم المتحدة القطرية بالتحديثات وشُجعت على استخدام المنصة.

[٣] لمزيد من المعلومات، راجع الموقع الإلكتروني للمنصة: https://ecastats.uneca.org/unsdgsafrica/

٢١- وقد روّج التحالف '١' لتحديث واستخدام الأدوات الرقمية في العمليات المرتبطة بجولة عام ٢٠٢٠ لتعدادات السكان والمساكن. وعُقدت ورشة عمل في القاهرة في الفترة من ٤ إلى ٦ أيار/مايو ٢٠٢٣ لممثلي أكثر من ٢٠ دولة لتعزيز قدرتهم على استخدام الأدوات الرقمية الحالية وتبادل أفضل الممارسات في إجراء تعدادات السكان والمساكن الرقمية ونشر بيانات التعداد، من بين أهداف أخرى.

٢٢- وعزز التحالف '١' قدرة الدول على إنتاج إحصاءات حيوية من خلال حلقات عمل لتنمية القدرات، نظمتها اللجنة الاقتصادية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف. وحضر ممثلو ٢١ دولة حلقة عمل عقدت باللغة الإنكليزية في أكرا في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٣، بينما حضر ممثلو ١٩ دولة حلقة عمل عقدت باللغة الفرنسية في لومي في الفترة من ٧ إلى ١١ آب/أغسطس ٢٠٢٣.[٤]

٢٣- وعُقد المنتدى العالمي التاسع للإحصاءات الجنسانية في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في آب/أغسطس ٢٠٢٣، بتنسيق من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وتولى أعضاء التحالف توجيه الجلسات وساعدوا في إبراز العمل الجاري في أفريقيا فيما يتعلق بتصنيف البيانات حسب نوع الجنس. واتفق المشاركون على ضرورة تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع الدراسات الاستقصائية، واستخدام مصادر متنوعة للبيانات لإنتاج الإحصاءات الجنسانية، والحاجة إلى زيادة الشراكات.

٢٤- وقدم التحالف '١' الدعم للعديد من البلدان الأفريقية في عدة مجالات أخرى، بما في ذلك وضع أطلس للغطاء الأرضي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ وقاعدة بيانات مرتبطة به في ليسوتو؛ وفي إدخال تحسينات على النظام الإحصائي الوطني في الكونغو بالعمل مع فريق الأمم المتحدة القطري؛ وفي تقديم المساعدة المستمرة لتعزيز نظام التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في رواندا من خلال الدعم التقني والمالي في جمع البيانات وتصنيف بيانات الوفيات، التي ترتبط بخمسة عشر مؤشرا متعلقا بالصحة لأهداف التنمية المستدامة.

باء- تحالف الفرص والقضايا '٢': ضمان إدارة الاقتصاد الكلي بفعالية وكفاءة وتسريع التحول والتنويع الاقتصاديين الشاملين

٢٥- في عام ٢٠٢٣، واصلت الأمم المتحدة، بقيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، شراكتها مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالاتها، وغيرها من المؤسسات الأفريقية في مختلف المجالات،

[٤] حضر حلقة العمل في أكرا ممثلو الدول التالية: إثيوبيا وإريتريا وإسواتيني وأوغندا وبوتسوانا وجنوب السودان ورواندا وزامبيا وزمبابوي وسيراليون وسيشيل والصومال وغامبيا وكينيا وليبريا وليسوتو ومصر وملاوي وموريشيوس وناميبيا ونيجيريا. حضر حلقة العمل في لومي ممثلو الدول التالية: بنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وتشاد، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، والسنغال، وغابون، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا الاستوائية، وغينيا-بيساو، والكاميرون، وكوت ديفوار، ومالي، ومدغشقر، وموريتانيا، والنيجر.

بما في ذلك ما يتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة، واتفاقية الأمم المتحدة الضريبية، والإدارة المالية العامة.

٢٦- وأقامت اللجنة شراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بغرض تعميق العمل الجاري لتطبيق المنهجيات الإحصائية في قياس التدفقات المالية غير المشروعة إلى البلدان المستفيدة. واختير ما مجموعه ١٥ بلدا، يجري حاليا وضع خطط لإيفاد بعثات مشتركة لدعمها.

٢٧- ودعما للمساعي الرامية إلى وضع اتفاقية دولية للتعاون الضريبي وتحسبا لاعتماد الجمعية العامة قرارا بشأن هذا الموضوع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣، صاغت اللجنة ورقة فنية استرشدت بها المناقشةُ بشأن الموقف الأفريقي المشترك بشأن التعاون الضريبي الدولي وقدمت خدمات استشارية فنية لأعضائها في هذا الصدد.[٥]

٢٨- وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، تم إنتاج وإقرار ٣٥ استراتيجية وطنية لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وما برحت اللجنة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يحرزان تقدما جيدا في وضع ملحقات خضراء للاستراتيجيات في ١٩ بلدا.[٦] وستساعد هذه الاستراتيجيات البلدان على تنفيذ السياسات التجارية على نحو يشمل الجميع بهدف تنويع اقتصاداتها وزيادة الإنتاج وإيجاد فرص العمل.

جيم- تحالف الفرص والقضايا ”٣“: التعليم والابتكار والرقمنة والشباب

٢٩- دعمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) العمليةَ التي أفضت إلى إقرار التزامٍ من وزراء التعليم والصحة في ٢٥ بلدا بتعزيز تعليم المراهقين والشباب وصحتهم وتمكينهم ووضع هذا الالتزام موضع التنفيذ. والقصد من الالتزام هو المساهمة في تحقيق أهداف وغايات وتطلعات خطة عام ٢٠٦٣ في مجالات التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين وتمكين الشباب من خلال تعزيز استجابات واسعة النطاق ومتعددة القطاعات بشأن الحمل المبكر وغير المقصود وفيروس نقص المناعة البشرية والعنف الجنساني والتفاوتات بين الجنسين في التعليم.

٣٠- ومن خلال مبادرة ”الفتيات الأفريقيات مستخدمات الإنترنت“، تساعد اللجنة أعضاءها على سد الفجوة الرقمية بين الجنسين عن طريق تدريب الشابات والفتيات على مهارات البرمجة الأساسية ومحو الأمية الرقمية. ففي عام ٢٠٢٣، نظمت اللجنة مخيمات للبرمجة في موزامبيق والنيجر، بالتعاون مع وزارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في

[٥] A/RES/78/230.

[٦] بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، توغو، تونس، الجزائر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، زمبابوي، السنغال، غابون، غامبيا، الكاميرون، كينيا، ملاوي، موريتانيا وموزامبيق.

البلدين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والاتحاد الدولي للاتصالات. وفي المخيم المقام في موزامبيق، تم تدريب ٦٠ فتاة من كل منطقة من مناطق ذلك البلد ومن أنغولا. وفي النيجر، كان المخيم من بين الفعاليات التي سبقت الدورة التاسعة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، وشاركت فيه حضوريا ١٠٨ شابة وفتاة أفريقية تتراوح أعمارهن بين ١٧ و٢٥ عاما إلى جانب ما يناهز ٥٠٠ ٤ مشاركة عبر الإنترنت. وحتى الآن، تم تدريب نحو ٣٥ ألف فتاة في إطار المبادرة حضوريا وعبر الأنترنت في ثمانية بلدان أفريقية.

٣١- وعلى الصعيد القطري، دعمت الأمم المتحدة في ناميبيا وضع إطار استراتيجي وطني للاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٨ كما قدمت الدعم لإجراء تقييم جنساني للاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية والسل.

دال- تحالف الفرص والقضايا '٤': تعزيز العمل المناخي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ

٣٢- حصل التحالف '٤' على تأييد وزراء المالية الأفريقيين رسميا لمبادرة ''التحالف من أجل ديون يمكن تحملها'' في الدورة الخامسة والخمسين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.[٧] وهذه المصادقة ضرورية لضمان دعم عمل هذا التحالف في أفريقيا وإصلاح الهيكل المالي العالمي، بهدف استقطاب التمويل الأخضر إلى القارة.

٣٣- قام التحالف '٤' بتحليل مبادرة أسواق الكربون في أفريقيا ووجد أنه إذا تمت الاستعانة بالمنهجيات الحالية، يمكن توليد ما يناهز ألفي طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، بقيمة قد تتجاوز ٤٠ مليار دولار كل عام بحلول عام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، وضع التحالف سجلا إقليميا لأرصدة الكربون لحوض نهر الكونغو، وهو ما يشكل إطارا قيّما لإنشاء سوق قارية للكربون. وعلاوة على ذلك، تم إعداد سبل عمل لإنشاء سوق للكربون في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد صُممت مجموعة المشاريع لسجل حوض نهر الكونغو بشكل يتيح عرض أي تقدم ملموس في أسواق الكربون ويوفر الأساس الموضوعي لاجتذاب الدعم المباشر في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

٣٤- وعمل أعضاء التحالف معا في معالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ في أفريقيا. وقامت اللجنة الاقتصادية، بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بتكييف نموذجٍ لتحديد حجم هذه الخسائر في القارة. ويعكف مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تحديث نظام DesInventar لحصر الكوارث، وهو النظام الحالي لإدارة معلومات الكوارث، وتطوير نظام جديد لتتبع الخسائر والأضرار بشكل أكثر شمولا على نطاقات أكثر محلية.

[٧] E/ECA/CM/55/6، القرار ٢٠٢٣/٧.

وفضلا عن ذلك، قدم التحالف الدعم للحكومات في الأعمال التحضيرية للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٣٥- وعلى الصعيد دون الإقليمي، شاركت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشاط في تحليل نظام معلومات الإنذار المبكر الذي أجراه فريق عامل معني بالأمن الغذائي والتغذية تابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأعدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مشروعا في إطار برنامج التعاون التقني لدعم المكاتب دون الإقليمية في تعزيز مسارات تحويل النظم الغذائية الوطنية، التي ستتواءم معها الجهود المماثلة التي تبذلها كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٢٣، عُقدت حلقات عمل لتسليط الضوء على الممارسات الجيدة والثغرات والقضايا المتعلقة بالإبلاغ عن أهداف إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة. وشاركت مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في تلك المبادرة.

٣٦- وأَطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) برنامجا إقليميا مشتركا بشأن المرونة الحضرية الذكية في أفريقيا لتعزيز تعاونهما بشأن التنمية الحضرية المرنة والمستدامة في القارة. وتم توسيع الشراكة لتشمل مفوضية الاتحاد الأفريقي، اعترافا بدورها كشريك قاري بالغ الأهمية. واعتمدت اللجنة الاقتصادية البرنامج كآلية لتنفيذ برنامجها الخاص بالمرونة الحضرية، الذي يهدف إلى تعزيز القدرة على إدارة المخاطر الحضرية في جميع أنحاء القارة لبناء نظم ابتكارية للمرونة الحضرية في المستوطنات البشرية الواقعة في المناطق المعرضة للخطر والتغيُّر. والهدف من ذلك هو تعزيز القدرة على الوقاية والتخفيف والتكيف في تلك المناطق من أجل مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إلى جانب الصدمات ومختلف أوجه الإجهاد الناجمة عن الصراع والمناخ، والاستفادة من فرص النمو الأخضر والتكنولوجيا والابتكار.

هاء- تحالف الفرص والقضايا '٥': نحو تحقيق السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان والتهجير القسري

٣٧- نظم التحالف '٥'، بقيادة الاتحاد الأفريقي، المنتدى الأفريقي الثاني للأعمال وحقوق الإنسان، الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣. وحضر المنتدى عدد من المعنيين من جميع أنحاء أفريقيا لتقييم التقدم المحرز ومناقشة التحديات والفرص للدفع قُدما بممارسات الأعمال التجارية المسؤولة وحقوق الإنسان في المنطقة. وقد أبرزت الجهود الجارية لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حتميةَ إحراز تقدم في تلك المجالات. وفي المنتدى، تم إرساء أُسس العمل المستقبلي لدورات التعلم من الأقران والمبادرات والبرامج التعاونية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في أفريقيا.

٣٨- في أيار/مايو ٢٠٢٣، أطلق مكتب مكافحة الإرهاب نداء الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإرهاب في أفريقيا، الذي يهدف إلى توجيه وتحفيز العمل الاستراتيجي المشترك في مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة بما يفضي إلى مساهمةٍ متعددة الأطراف في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تتسمُ بمزيد من الحضور والشفافية والفعالية في أفريقيا. وقادت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملية وضع مذكرة مفاهيمية لمشروع بعنوان ''إشراك النساء والشباب في منع التطرف العنيف ومكافحته''. ويهدف المشروع إلى منع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بطريقة تؤدي إلى التحول من خلال النساء والشباب، بما في ذلك عبر تهيئة بيئة مواتية لهاتين الفئتين من السكان لقيادة الجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف والتصدي له والمشاركة فيها، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و٢٢٤٢ (٢٠١٥) و٢٢٥٠ (٢٠١٥). وقد تم اختيار المشروع ليتم دعمه من قبل النداء المشترك في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤.

٣٩- وساعدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية في عقد مؤتمر للوزراء المسؤولين عن شؤون اللاجئين في الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجماعة شرق أفريقيا في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٢٣. وفي المؤتمر، وقع المشاركون إعلانا وزاريا بشأن الحلول الدائمة للاجئين في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي (إعلان مونيونيو). واتفق الموقعون على التصدي للعنف والصراع والكوارث الطبيعية والآثار السلبية لتغير المناخ، وفي الوقت نفسه الحفاظ على حيز للجوء وحقوق اللاجئين، على النحو المنصوص عليه في الأطر العالمية والقارية.

واو- تحالف الفرص والقضايا '٦': المبادرات والاستراتيجيات دون الإقليمية

٤٠- قاد مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي استعراضا شاملا للاستراتيجية الإقليمية لمنع نشوب الصراعات والتكامل في القرن الأفريقي. ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة العملية بإدماج المنظور الجنساني والسلم والأمن في الاستراتيجية المحدَّثة، بغية تهيئة الأمم المتحدة استراتيجيا لتطبيق نهج ذي شقين للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في تنفيذ الاستراتيجية: أولا، ستكون الخطة أولوية قائمة بذاتها في إطار الركيزة المنقحة المتعلقة بالسلام الإقليمي والأمن والحوكمة؛ وثانيا، سيتم تعميم مراعاة المنظور الجنساني والخطة في جميع ركائز الاستراتيجية ومجالاتها ذات الأولوية.

٤١- وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعما سياساتيا للمؤسسات الأمنية الإقليمية في محاولة للنهوض بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في قطاع الأمن. ونجحت الهيئة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في تقديم الدعم التقني لوضع الصيغة النهائية للسياسة الجنسانية للمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة. ونظرا للدور الحيوي الذي تؤديه المرأة في منع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ستشجع هذه السياسة الدول على إدماج المنظور الجنساني في

مراقبة وإدارة تلك الأسلحة ومنع استخدامها، وذلك عن طريق ترسيخ المنظورات الجنسانية في السياسات والعمليات المعنية.

زاي- فرقة العمل ٢: المركز الإقليمي لإدارة المعرفة

٤٢- أُطلق مركز إدارة المعرفة في أفريقيا، الذي أوشك تطويره على الانتهاء، في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، خلال المعتكف السنوي لمنصة التعاون الإقليمي لأفريقيا، ويمكن الاطلاع على معلومات بشأنه على الموقع الالكتروني التالي: https://akmh.uneca.org/

٤٣- وتشمل الوظائف والسمات الرئيسية لموقع المركز صفحة رئيسية وصفحات فرعية عن أمانة منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في أفريقيا، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أفريقيا، وقائمة رئيسية بالصفحات المتعلقة بمنصة التعاون الإقليمي لأفريقيا، وسجل للخبرات المتخصصة، وبيانات وإحصاءات، الى جانب المنشورات والموارد والأدوات وأنشطة التعاون والفعاليات وأهداف التنمية المستدامة.

خامسا-التعاون من أجل خدمة أفريقيا: أبرز ملامح الأنشطة الرئيسية المشتركة مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا المتعلقة بدعم الأمم المتحدة لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

ألف- إنجاز سلسلة حوارات أفريقيا

٤٤- في عام ٢٠٢٣، نظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا سلسلة حواراته الأفريقية السنوية بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والأونكتاد، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، وإدارة الاتصالات العالمية، والاتحاد الأفريقي. وفي الفترة من ١ إلى ٢٤ أيار/مايو من عام ٢٠٢٣، نُظمت الفعالية الرئيسية، التي لا تزال اللجنة تساهم فيها مساهمة كبيرة فيها، تحت شعار ''السوق والحجم: إطلاق العنان للتصنيع من خلال التجارة البينية الأفريقية''، ذلك الشعار الذي يتواءم، كما جرت العادة، مع موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٣، وهو ''تسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية''. وتم عرض ثلاثة مواضيع فرعية خلال السلسلة:

(أ) الموضوع الفرعي ١، ''النهوض بتيسير التجارة وإعادة التفكير في أسس تنويع صادرات أفريقيا''، بقيادة الأونكتاد والصندوق المشترك للسلع الأساسية وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في الفترة من ١ إلى ٥ أيار/مايو؛

(ب) الموضوع الفرعي ٢، قادت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الموضوع الفرعي ٢، ''تنامي الطبقة الوسطى والاستعاضة عن

الواردات القارية: الوصل بين النقاط لإطلاق العنان للتصنيع في أفريقيا''، في الفترة من ٦ إلى ١٢ أيار/مايو؛

(ج) الموضوع الفرعي ٣، ''تجارة الخدمات الرقمية: إمكانات كبيرة، ولكن الأطر التنظيمية ضرورة ملحة''، اضطلعت بقيادته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، في الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيار/مايو، وتضمن الموضوع حلقة دراسية شبكية عقدت في ١٧ أيار/مايو تحت عنوان الموضوع الفرعي نفسه. وركزت الحلقة الدراسية الشبكية على العديد من الخطوات التي يمكن أن تتخذها أفريقيا لتحسين مواءمة سياساتها التنظيمية الرقمية وتطوير بنية تحتية رقمية قادرة على الصمود، بما يشمل العناصر المادية، مثل خطوط الكهرباء وكابلات الإنترنت. ومن شأن تحسين السياسات التنظيمية أن يساعد على ربط البنية التحتية المادية بالشبكات في جميع أنحاء القارة. كما أن من شأن التغييرات التنظيمية المقترحة أن تحُد من الممارسات التمييزية في إدارة حركة الإنترنت، وتقلل من القيود المفروضة على المعاملات الرقمية وتزيل الحواجز أمام التجارة الرقمية. وأشار المشاركون في الحلقة الدراسية الشبكية إلى أنه لمعالجة البيئة التنظيمية للتجارة الرقمية في أفريقيا، ينبغي استكمال المفاوضات بشأن بروتوكول التجارة الرقمية الملحق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من أجل إنشاء إطار قانوني يعزز التنسيق القانوني والتعاون بين البلدان الأفريقية.

باء- فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية

٤٥- واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العمل عن كثب مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وغيره من الشركاء بشأن تنفيذ برنامج عمل فرقة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالشؤون الأفريقية. فخلال عام ٢٠٢٣، ركز فريق العمل بشكل أساسي على التحول الرقمي والنظم الغذائية. وعُقدت اجتماعات على المستويين الرئيسي والتقني. وفي هذا السياق، اقترحت مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التنمية التابعة للاتحاد الأفريقي نهجا متكاملا لتعزيز الزراعة القائمة على التصنيع، من خلال البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، الذي سيثري بدوره البرنامج الأفريقي المشترك للمجمعات الزراعية. ويهدف هذا البرنامج إلى تهيئة البيئة السياساتية اللازمة لإحداث تحسينات كبيرة في الإنتاجية، وإضافة القيمة، وتطوير المنتجات، واللوجستيات، وتوزيع السلع الأساسية الزراعية. وفي إطار سلسلة من اجتماعات فرقة العمل المعنية بتحويل النظم الزراعية والغذائية في أفريقيا، ركز الاجتماع الثالث لفرقة العمل على دور تجهيز الأغذية الزراعية في بناء السيادة الغذائية والقدرة على الصمود في أفريقيا. واستكشف المشاركون في الاجتماع الإجراءات المختلفة التي ينبغي تعزيزها لتسخير إمكانات النظم الزراعية والغذائية في القارة.

سادسا- خاتمة

٤٦- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تَواصل تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من خلال تجديد الالتزام والمشاركة على مستوى رفيع، وعبر إعادة تصميم هيكل الشراكة من خلال استحداث صيغة ''تجمع مقابل تجمع'' وزيادة الدعم والتعاون في التنفيذ المشترك لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، مع التركيز على المجالات ذات الأولوية، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والمناخ، والبيانات والإحصاءات، والتصنيع والتنويع الاقتصادي، والأمن الغذائي، والترابط بين السلام والأمن والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت المنظمتان على إطار لحقوق الإنسان. وييسر مفهوم ''خطتان وإطار واحد'' اتباع نهج متكامل في التنفيذ المشترك للخطتين.

٤٧- ومثَّل موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٣ مجالا رئيسيا من مجالات تركيز البرنامج في إطار تعاونه الوثيق المستمر مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وإدارة التواصل العالمي. وفي عام ٢٠٢٤، ستعطي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المنطقة الأولوية للتعليم، وهو موضوع الاتحاد الأفريقي لهذا العام.

٤٨- وما برحت منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا تتطور يوما بعد يوم وتزداد كفاءة وتأثيرا. وقد تم ترشيد تحالفاتها القائمة على الفرص والقضايا: حيث تم خفض عددها إلى ستة تحالفات وتمت مواءمتها مع أولويات الاتحاد الأفريقي. وتجري حاليا الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، بما في ذلك صياغة موقف أفريقي موحد، بما يكفل أن تحتل الأصوات والمصالح الأفريقية مكانة بارزة في مداولات مؤتمر القمة وفي نتائجه.